

التوافق والاختلاف في التجربة الثورية الجزائرية

1962-1954

Consensus and Dissension in the Algerian historical experience

(1954-1962)

أحمد حداد،

جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2

Haddadahmed22@yahoo.com

تاريخ القبول: 2021/12/23

تاريخ المراجعة: 2021/09/18

تاريخ الإرسال: 2021/08/18

الملخص:

تتمثل إشكالية هذه المساهمة في محاولة تسليط الضوء على التجربة الجزائرية بشأن التوافق، الذي جنحت إليه القيادة خلال مسيرة الثورة التحريرية، وهل نجحت في الحفاظ على توافقها بعد نيل الاستقلال مباشرة، خاصة وأن وجهات النظر كانت مختلفة بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (G.P.R.A) بقيادة بن يوسف بن خدة (الجناح السياسي للثورة)، وهيئة الأركان العامة للجيش (E.M.G) بقيادة هواري بومدين (الجناح العسكري)، والصراع المحتدم بينهما، والذي ظهر رسميًا في مؤتمر طرابلس، وامتد خلال صيف 1962. هذا المقال يندرج ضمن الدراسات التاريخية التي من أهدافها: اختصار الوقت وأخذ الدروس والعبر، حتى لا تكرر المجتمعات والشعوب الأخطاء نفسها التي تؤدي إلى النتائج نفسها. ولا تعطي الفرصة للمُعادين للثورة الجزائرية للنيل منها ومن رجالها بالتركيز على سلبياتهم ونسيان إيجابياتهم الكثيرة، وعلى رأسها تحقيق الاستقلال الذي تنعم به الجزائر اليوم.

- الكلمات المفتاحية: التوافق، الاختلاف، الثورة الجزائرية، التجربة الثورية.

Abstract :

This contribution problematic is to try to shed light on the Algerian experience of consensus, which were the choice of leaders between them throughout the liberation revolution. Had they succeeded in maintaining it after the independence? Especially since the views were different between the Provisional Government of the Algerian Republic (GPRA) led by Ben-Youssef BEN-KHEDDA (the political side of the revolution), And the General Staff of the Army (EMG) led by Houari BOUMEDIENE (the military side). The conflict between them appeared officially in the Tripoli Conference, and increased during 1962's summer. This article is a historical study that aims to win time in learning and taking lessons from history. Not to repeat the same mistakes that lead to the same losses. Not to give the opportunity for the enemies of the Algerian revolution and its men, to revenge by focusing on inconvenients and forgetting advantages, foremost of which is the independence that Algeria enjoys today.

– **Keywords:** Consensus, Dissension, Algerian Revolution, Revolution Experience.

Résumé :

La problématique de cette contribution est d'éclairer l'expérience algérienne du consensus, qui fut le choix des dirigeants entre eux tout au long de la révolution de libération algérienne. Avaient-ils réussi à le maintenir après l'indépendance ? D'autant plus que les avis étaient différents entre le Gouvernement Provisoire de la République Algérienne (GPRA) dirigé par Ben-Youssef BEN-KHEDDA (le camp politique de la révolution), et l'Etat-Major Général de l'Armée (EMG) dirigé par Houari BOUMEDIENE (le côté militaire). Le conflit entre eux est apparu officiellement lors de la conférence de Tripoli et s'est intensifié au cours de l'été 1962. Cet article est une étude historique qui vise à gagner du temps et à prendre des leçons de l'histoire. Pour que les peuples ne répètent pas les mêmes erreurs qui conduisent aux mêmes conséquences. Pour qu'ils ne donnent pas l'occasion aux ennemis de la révolution algérienne et de ses hommes, de se venger en se concentrant sur les inconvénients et en oubliant les avantages, au premier rang desquels l'indépendance dont jouit aujourd'hui l'Algérie.

- Mots clés : Consensus, Dissension, Révolution algérienne, Expérience révolutionnaire

المقدمة:

احتلت فرنسا الجزائر سنة 1830، وما فعلته بالسكان الأصليين منذ ذلك التاريخ كان كافيا ليعلم الجزائريون الثورة ضدها عام 1954، بعدما تيقنوا أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بها، وبعدها جربوا كل الوسائل الشرعية والدبلوماسية في ظل القانون الاستعماري، ولكن من دون الحصول على أبسط الحقوق أو دفع ظلم الاحتلال، وحتى تضحياتهم إلى جانب فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية (1939-1945) لم تشفع لهم، ومكافأة لهم أقام لهم الاستعمار مجازرا في ماي 1945، والتي كانت بمثابة أرضية لانطلاق عمل ثوري حاسم، بدأه حزب داخل الحركة الوطنية الجزائرية¹، والمسمى "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" (M.T.L.D)، الذي شهد توافقا بين أجنحته في مؤتمر له سنة 1947، أثمر تأسيس جناح عسكري للحزب أطلق عليه اسم "المنظمة الخاصة" (O.S)، تتمثل وظيفته في التحضير للعمل المسلح، حتى لا يؤخذ الشعب الجزائري على حين غفلة كما فعل به ذات ماي 1945. ضمت هذه المنظمة العناصر المعادية للعمل السياسي الذي جرب النضال مع فرنسا الاستعمارية، فلم يزد ذلك الجزائريين إلا الذل والهوان (GUENTARI, 1994, p. 752).

وقد تمثلت مهمتها، في جمع السلاح وبناء المخابئ في الجبال، والقيام بعمليات للتدريب على حرب العصابات. أكتشف أمرها سنة 1950، وتم اعتقال عدد من عناصرها، وعدد آخر بقي يعمل في الخفاء بعدما أصدرت فرنسا ضدهم أحكاما قضائية، مما جعل "حركة الانتصار" تتنكر لجناحها العسكري، بل في نظر الذين يريدون استمرار العمل السياسي هي فرصة للتخلص من المتطرفين داخل الحزب، مما ولد تجاذبات داخل الحركة أدت إلى أزمة داخلية، انتهت بالقطيعة بين الأطراف المتصارعة، وأثمر عدم توافقها تأسيس اللجنة الثورية للوحدة

¹ - تمثلت الحركة الوطنية الجزائرية في ثلاثة تيارات هي: - التيار الاستقلالي ممثلا بحزب نجم شمال إفريقيا الذي حول اسمه إلى حزب الشعب ثم إلى حركة انتصار الحريات الديمقراطية. - وتيار الإدماج والمساواة ومثله على الخصوص فدرالية النواب ثم الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري - والتيار الإصلاحي ممثلا بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

والعمل سنة 1954، التي أخذت على عاتقها تفجير الثورة الجزائرية في 1 نوفمبر 1954 تحت قيادة حزب جديد هو "جبهة التحرير الوطني" (F.L.N).

1. مؤتمرات جبهة التحرير الوطني (أوت 1956 – فيفري 1962):

1.1. مؤتمر الصومام 20 أوت 1956: هو أول مؤتمر لقيادة الثورة، عقد من أجل تقييم مسيرتها المقدرة بـ 22 شهرا، وقد برزت خلال جلساته خلافات ونقاشات حادة وانتقاد بعض المؤتمرين لبعضهم البعض خاصة لما أثارت قضية: هجومات الشمال القسنطيني في أوت 1955. وبالرغم من أن المؤتمر جهز جبهة وحيش التحرير الوطني بهياكل تنظيمية محكمة، متمثلة في المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A)² ولجنة التنسيق والتنفيذ (C.C.E)³، إلا أن بعض نصوصه لم تجد الإجماع، وذلك بسبب عدم تمثيلية المؤتمر لكل قيادات الثورة، إذ لم تشارك فيه الولاية الأولى والولاية الخامسة والوفد الخارجي، وهذا ما قلل في شرعية قراراته، لكن القادة المتغيبون قبلوا تلك القرارات على مضض، مبددين توافقاً حفاظا على الوحدة، في انتظار فرصة لتعديلها، وكان لهم ذلك في مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية سنة 1957.

² - المجلس الوطني للثورة الجزائرية (C.N.R.A): بمثابة الهيئة التشريعية للثورة، من مهامه المصادقة على ميزانية جبهة التحرير، وتعيين اللجان الخاصة بالمراقبة الإدارية أو لجان التحقيق وفرض الانضباط. كل أعضائه مطالبين بالحضور خاصة أثناء التصويت وفي حالة تعذر حضور عضو، بإمكانه توكيل عضو آخر كتابيا. يستدعي المجلس كل شخص يرى مساهمته فعالة في النقاش. ثلث الأعضاء يجب تواجدهم بالداخل. لكن حقيقة الأمر، أن جل الأعضاء متواجدين خارج حدود الوطن: في تونس، المغرب، ليبيا ومصر.

³ - لجنة التنسيق والتنفيذ: وهي هيئة تنفيذية مكونة من خمسة أعضاء هم: عبان رمضان، يوسف بن خدة، العربي بن مهيدي، سعد دحلب، كريم بلقاسم. مقرها حسب مؤتمر الصومام يكون دوريا في الولايات الداخلية، مهمتها تنفيذ قرارات المجلس الوطني للثورة الجزائرية، وتموين جيش التحرير بالرجال وال السلاح والمؤونة. في مؤتمر المجلس بالقاهرة المنعقد ما بين 20 و 28 أوت 1957 أصبح عدد أعضائها تسعة هم: عبان رمضان، عبد الحفيظ بالصوف، لخضر بن طوبال، فرحات عباس، عبد الحميد مهري، عمار أوعمران، دباغين محمد الأمين، محمود الشريف، كريم بلقاسم، ويضاف إليهم المعتقلون في فرنسا، محمد بوضياف، رايح بيطاط، أحمد بن بلة، الحسين آيت أحمد ومحمد خيضر. آخر اجتماعاتها بالجزائر كان في 15 فيفري 1957 أين حدث خلاف بين أعضائها، فمنهم من يرى أنه يجب الخروج من الجزائر ثم العودة عندما تسمح الظروف، ولكن البعض ومنهم بن مهيدي كان يرى تفضيل الموت في ساحة المعركة عن الخروج، وفعلًا استشهد بعد أقل من شهر بمدينة الجزائر.

فالوحدة وتأجيل الخلافات كان أمراً ضرورياً لتحقيق النصر، وهذا ما يبين لنا جوانب التوافق بين قادة الثورة في خضم معركتهم ضد الاحتلال، والذي أملتته كذلك أحداث طرأت، خففت من الخلافات بين القادة، منها استشهاد مصطفى بن بولعيد، واختطاف طائرة الوفد الخارجي لجهة التحرير الوطني في سنة 1956، لكن تلك الحوادث لم تقض على الخلافات التي بقيت كالجمر المشتعل المختفي تحت الرماد والذي يعود للظهور بقوة سنة 1962، ويحصده أرواح مدنيين وعسكريين جزائريين، وجهوا البنادق لبعضهم البعض خاصة بالولاية الرابعة (GUENTARI, 1994, p. 731).

2.1. المؤتمر الأول للمجلس الوطني للثورة (القاهرة): عقد هذا المؤتمر ما بين 20 و28 أوت 1957 بالقاهرة، انصبت اهتمامات المجتمعين فيه على معالجة القضايا السياسية والعسكرية، بعد أن بلغ جيش التحرير مستوى عال من التدريب وخوض المعارك التي تستمر لأيام، كما تمت مناقشة وضعية الثورة على الصعيد الخارجي، واكتسابها للتأييد المعنوي والمادي (قليل، صفحة 75).

وفيه قدمت لجنة التنسيق والتنفيذ تقريرها، وفي النهاية تمت المصادقة بالأغلبية على توسيع المجلس ورفع عدد أعضائه من 34 إلى 54 كلهم دائمون ومتساوون في الحقوق والواجبات، كما صادق المجلس على توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تسعة أعضاء، مع دمج الزعماء الخمسة المعتقلين في فرنسا، وقد امتنع أثناء التصويت على هذه النقطة كلا من عبان رمضان، دهلّيس سليمان المدعو العقيد الصادق، معبرين عن رفضهم تغيير قرارات مؤتمر الصومام (بوداود، 2007، صفحة 217)، ومنه نستنتج أن هذا الموقف يدل دلالة واضحة على مدى الاختلاف بين القادة حول بعض المسائل الخاصة بمسيرة الثورة، كما أقر المجلس المساواة لكل من يساهم في تحرير الوطن سواء كان سياسياً أو عسكرياً (GUENTARI, 1994, p. 119).

3.1. المؤتمر الثاني للمجلس الوطني للثورة (طرابلس): من 16 ديسمبر 1959 إلى 18 جانفي 1960، وقبل التطرق إلى هذا المؤتمر، تجدر الإشارة إلى أنه ثمة خلاف حدث في 29 جوان 1959 أثناء اجتماع الحكومة المؤقتة وصل إلى حد الاتهام بالتخلي عن الداخل

الجزائري، فاضطر رئيس الحكومة فرحات عباس لتوقيف الجلسة ودعوة مجلس للولايات الداخلية لأول مرة للانعقاد بتونس، بدأ الاجتماع الذي أصرّح عليه اجتماع العقدا يوم 11 أوت 1959 حضره كل من: بوالصوف، بن طوبال، كريم بلقاسم عن الحكومة، وعن الولاية الأولى الحاج لخضر، وعن الولاية الثانية علي كافي، أما الولاية الثالثة فممثلها السعيد يزوران، وعن الولاية الرابعة سليمان دهيليس، والعقيد لطفي ممثلا للولاية الخامسة، بالإضافة إلى قائدي العمليات على الحدود الشرقية والحدود الغربية، وهما على التوالي محمدي السعيد وهواري بومدين. وبعد نقاشات طويلة استمرت حتى ديسمبر، تم فيها تقييم عمل الحكومة، ووضع الاستراتيجية الجديدة للنضال كما تم الاتفاق على بعث واستدعاء المجلس الوطني للثورة للانعقاد بطرابلس يوم 16 ديسمبر 1959 (الشيخ، 2002، صفحة 98).

وفعلا عقد المؤتمر في الموعد المحدد بعد عامين ونصف من دورته السابقة، وخلال تلك المدة شهدت الثورة تطورات هامة، إذ كانت سببا في سقوط الجمهورية الرابعة الفرنسية ومجيء الجنرال ديغول مدشنا الجمهورية الخامسة. إضافة إلى تأسيس الحكومة المؤقتة واكتسابها للتأييد الدولي (قليل، صفحة 76).

أقر المجلس في هذه الدورة الطويلة، 29 مادة تنظم مؤسسات وهيئات الثورة، فالمجلس يعتبر الأمين للسيادة الوطنية، فهو يشرع مؤقتا حتى الاستقلال، ويراقب الهيئة التنفيذية التي يحدد لها سياستها، والمجلس هو المرجع في تقرير وقف إطلاق النار، بأغلبية أربعة أخماس أعضائه الحاضرين أو الممثلين، كما تم في هذه الدورة تشكيل مكتب للمجلس، متكون من ثلاثة أعضاء، يقتصر دوره على الدعوة للانعقاد أو إبداء رأيه للحكومة بطلب منها. أما السلطة التنفيذية الممثلة في الحكومة المؤقتة، فمهمتها إدارة دفة الحرب، والإشراف على مصالح الدولة، وهي تعين بحكم صلاحياتها جملة الضباط الكبار وأعضاء هيئة الأركان، ولها الحق في الدخول في مفاوضات بشرط مصادقة المجلس الوطني. كما للحكومة المؤقتة، حق

تعيين أعضاء المحاكم الثورية وأعضاء ديوان الرقابة المالية للوزارات، ولئن قامت الحكومة بتعيين أعضاء المحاكم، فإن مجلس الرقابة المالية لم ير النور⁴ (الشيخ، 2002، صفحة 98). ولم تثر المواد والنصوص التي أقرتها هذه الدورة صعوبات، بل المشكلة التي واجهتها تتمثل في تعيين الأشخاص لدى تسمية من يعين لمناصب المسؤولية، وقد قل عدد أعضاء الحكومة وأصبح 13 بدلا من 19، إذ تم إبعاد أو تغيير في المهام لبعض الأعضاء السابقين، كمحمود الشريف الذي أبعد بسبب عدم كفاءته الإدارية، والأمين دباغين لأسباب صحية، وتوفيق المدني عين سفيرا في القاهرة، وبن يوسف بن خدة فضل الانسحاب لعدم الأخذ باقتراحاته، ومصطفى اسطembولي تم اعتقاله أثناء مواجهات مع العدو، والأمين خان عين مديرا للشؤون السياسية بوزارة الخارجية، وعمر أوصديق سفيرا في غينيا، كما تم إعفاء محمدي السعيد من قيادة اللجنة الحربية على الحدود الشرقية لعدم تمكنه من فرض سيطرته، وللفضوى السائدة هناك، وتم تعيينه وزيرا دون حقيبة (الشيخ، 2002، صفحة 99). وأهم قرار توصل له المؤتمر، هو توحيد الجيش تحت قيادة هيئة الأركان، التي ترأسها هواري بومدين، هذا الأخير أبدى قدرة فائقة في التنظيم العسكري على الحدود الغربية، لذلك تم استدعاؤه، ومن هنا تبدأ استقلالية الجيش بقيادته المركزية في "غارديماو" بتونس، وستزداد أعداد جنوده على الحدود بشكل لافت للنظر، متدربين على التقنيات الحديثة، وأهم ما يميزهم الانضباط والإخلاص لرؤسائهم، وهذا ما سيجعل موقف جيش الحدود حاسما عند الاستقلال.

4.1. المؤتمر الثالث للمجلس الوطني للثورة (طرابلس): من 09 إلى 27 أوت 1961، ولقد تسارعت الأحداث وكثرت الاعترافات الدولية بالحكومة المؤقتة، وأخفقت فرنسا في سياستها العسكرية والدبلوماسية اتجاه القضية الجزائرية، ونظرا لهذه الظروف المستجدة، عقد المجلس الوطني للثورة دورته الثالثة، أين تم التأكيد على المواقف الثابتة، التي تم التوافق بشأنها، والتي تتمثل في أن يكون الحل السلمي على أساس احترام مبدأ حق الشعب الجزائري

⁴ - ستركز قيادة الأركان العامة للجيش في صراعها مع الحكومة المؤقتة على هذه النقطة التي تصل إلى حد الإهمال بالتسيب وانعدام الرقابة المالية.

في تقرير مصيره، وهذا الحل ممكن في إطار مبادئ الحقوق الأساسية، الضامنة للوحدة الترابية للقطر الجزائري بما في ذلك الصحراء ووحدة الشعب الجزائري والتعاون على قدم المساواة (بوحوش، 1997، صفحة 455؛ نصوص ووثائق جبهة التحرير 1954-1962، صفحة 74).

وفي هذه الدورة تم تغيير في الحكومة المؤقتة لمجابهة الظرف الذي تمر به الثورة، ولوضع استراتيجية جديدة لإفشال سياسة المستعمر في ضربها، ففي يوم 26 أوت 1961 تم تغيير رئيس الحكومة فرحات عباس، وتعويضه ببن يوسف بن خدة، وتعيين سعد دحلب وزيرا للخارجية خلفا لكريم بلقاسم، وعين بن طوبال وزير دولة، وتخلّى عن حقيبة الداخلية لكريم بلقاسم ترضية له، وحافظ عبد الحفيظ بالصوف على منصبه كوزير للتموين والاتصالات العامة⁵.

في هذا المؤتمر، تظهر ملامح انقسام المجلس خلال التعديل الوزاري الذي حمل بن خدة إلى رئاسة الحكومة خلفا لفرحات عباس. وهذا التعديل أدى إلى القطيعة بين بن خدة وهيئة الأركان المعارضة للحكومة (حربي، 1983، صفحة 277)، بالإضافة إلى أن إزاحة فرحات عباس سيجعل هذا الأخير ورفيقه أحمد بومنجل وأحمد فرانسيس، لاحقا، يختارون فريق بن بلة على حساب بن خدة انتقاما منه. وما يمكن استنتاجه من هذه الدورة أن المركزيين الذين تم إقصاؤهم في الدورة الثانية عادوا بقوة إلى الحكومة المؤقتة، إذ تولوا المناصب الهامة فيها فأخذ بن خدة الرئاسة، وسعد دحلب وزيرا للخارجية، والمركزي الآخر محمد يزيد لم يغادر الحكومة منذ نشأتها في 19 سبتمبر وتولى وزارة الإعلام، وتعد تلك المناصب هي الأهم في مرحلة المفاوضات (بلحاج، 2006، صفحة 73).

5.1. المؤتمر الرابع للمجلس الوطني للثورة (طرابلس): أو مؤتمر طرابلس الثالث في شهر فيفري 1962، استدعي المجلس الوطني للثورة الجزائرية لدورة استثنائية بالعاصمة الليبية

⁵ - تضم هذه الوزارة جهاز مخابرات الثورة الجزائرية، وهو الجهاز الذي كان متجانسا بحكم أن كل أعضائه كانوا مناضلين سابقين في المنظمة الخاصة، الجناح لعسكري الذي فجر الثورة. واستطاع هذا الجهاز حل المشاكل وتسوية الخلافات التي كانت تحدث بين إطارات الثورة، ويعالجها سرا حتى لا تخرج للعلن قبل تحقيق الهدف الذي هو الاستقلال.

طرابلس ما بين 22 و 27 فيفري 1962 لدراسة مسودة اتفاقية إيفيان ومناقشتها قبل التوقيع النهائي عليها، وصوت المجلس لصالح الاتفاقيات بالقبول ما عدا أربعة من أعضائه: ثلاثة من القيادة العامة للجيش وهم: هواري بومدين، علي منجلي، قايد أحمد، وواحد من الولاية الخامسة وهو مختار بوعيزم المدعو سي ناصر، أما السجناء التاريخيون: بيطاط، بن بلة، خيضر، آيت أحمد، بوضياف فصوتوا بتأييد الاتفاقيات.

وبررت هيئة الأركان رفضها لتلك الاتفاقيات بحجة أنها كانت تشكل استعمارا جديدا، بمنحها امتيازات للأقلية الأوربية، وبقاء الفرنسيين في بعض القواعد العسكرية لفترات متفاوتة، ورفضت التعاون مع الحكومة المؤقتة وتعيين عسكريين في الوفد المفاوض في إيفيان (بن خدة، 2002، صفحة 37). لكنها التزمت بما صوتت من أجله الأغلبية، مما يبرز جانبا من التوافق بين قادة الثورة في هذه القضية.

من خلال المؤتمرات السابقة يُستنتج أن التوافق بين قادة الثورة أملت ظروف الحرب والخوف من ترسبات الاستعمار الفرنسي، وبقيت الخلافات بين أجهزة الثورة متواصلة ولكن في سرية تامة، لكن ما إن لاح الاستقلال في الأفق، وتم إطلاق الزعماء الخمسة⁶ من السجن بفرنسا 19-مارس 1962، حتى أصبح الخلاف علنيا وتعمت الهوة بين الأطراف المتصارعة في الدورة الأخيرة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ما بين 27 ماي و 7 جوان 1962.

2. مؤتمر طرابلس 27 ماي - 7 جوان 1962 ونهاية التوافق:

عقد هذا المؤتمر في المرحلة الانتقالية، وقبل الاستفتاء حول تقرير المصير المقرر في 1 جويلية 1962، وكان من المفترض عقده بعد الاستقلال مباشرة، لكن تنامي الخلافات التي أصبحت تهدد مصير حزب جبهة التحرير الوطني في مرحلة حرجة وحاسمة من صراعها مع الاحتلال الفرنسي استدعى ضرورة عقده لوضع حد لها، وقد شُرع في الإعداد للمؤتمر منذ الاجتماع

⁶ - الزعماء الخمسة للثورة الجزائرية المسجونون في فرنسا منذ 1956 وهم: راجح بيطاط، أحمد بن بلة، حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، محمد خيضر.

الوزاري الأخير في 19 أفريل 1962 حيث أرسلت الاستدعاءات إلى مختلف القادة في الداخل والخارج وفي ظرف وجيز لا يتعدى الأسبوع، وتم اجتماع لجنة⁷ بمدينة "الحمامات" التونسية لتحضير الوثيقة التي ستناقش في المؤتمر والتي ستعرف لاحقا بميثاق طرابلس، تضمنت ثلاث محاور رئيسية: محور تناول نظرة عامة عن الجزائر، ومحور خاص بالثورة الديمقراطية الشعبية، والمحور الثالث كان حول تحقيق المهام الاقتصادية والاجتماعية للثورة الشعبية (هارون، 2003، صفحة 21).

اجتمع المجلس في اليوم المحدد 27 ماي 1962 بالعاصمة الليبية طرابلس بحضور 52 عضوا⁸ و66 مصوتا لمناقشة نقطتين رئيسيتين (هارون، 2003، صفحة 12) هما⁹:

- مشروع الحمامات الذي سبق ذكره وهو بمثابة برنامج للدولة الفتية والمتضمن الصبغة الاشتراكية للدولة الجزائرية، مع الملحق الخاص بتنظيم الحزب.
- تعيين إدارة أو مكتب سياسي مكلف بالتطبيق الفوري للقرارات التي يعتزم المجلس الوطني للثورة اتخاذها. بمعنى (قيادة جديدة تخلف الحكومة المؤقتة واستلام السلطة عند الاستقلال).

لم يطل النقاش حول البرنامج الذي اعتبره فرحات عباس نوعا من الشيوعية غير المطحونة جيدا لكنه قبل به، وجرت الموافقة عليه بالإجماع (بوداود، 2007، صفحة 131)¹⁰، والمصادقة على التوجه الاشتراكي للدولة الجزائرية المستقلة. أما النقطة الثانية في جدول

⁷ - ضمت اللجنة عضوين من الحكومة هما بن بلة ومحمد يزيد، وعضوين من المجلس الوطني للثورة هما محمد الصديق بن يحيى ومصطفى الأشرف. ورئيس تحرير صحيفة المجاهد بالفرنسية رضا مالك، ومسؤول القيادة المركزية في وزارة الخارجية محمد حربي، والعضو السابق للمجلس الخارج لتوه من السجن عبد المالك تمام. (حربي، 1983، الصفحات 270-271)

⁸ - يحصي علي هارون الحضور الشخصي لـ 52 عضوا، وفهم أعضاء يحملون توكيلات، ويحصى محمد حربي عدد الحضور بتوكيلاتهم لذلك قال 66 مصوتا. (هارون، 2003، صفحة 15؛ حربي، 1983، صفحة 277).

⁹ - هذه المعلومات عند علي هارون متطابقة مع ما ورد في كتاب محمد حربي جبهة التحرير الأسطورة والواقع ص 277، غير أن هارون علي يضيف إلى جدول الأعمال: الاهتمامات العاجلة لأول حكومة جزائرية في ظل الاستقلال.

¹⁰ - هذا الكلام عند بوداود مطابق لما جاء في المصدر السابق لمحمد حربي ص 278.

الأعمال وهي اختيار المكتب السياسي، فقد اتفق المؤتمر في جلسة ليلة 3 جوان 1962 على تنصيب لجنة مكلفة بتعيين الأشخاص الذين سيشكلون المكتب السياسي، وباقتراح من "بن طوبال" ضمت اللجنة: حاج بن علا، محمد بن يحيى، عمر بوداود، قاضي بوبكر، وشرعت اللجنة تحت رئاسة محمد بن يحيى في جمع الاقتراحات ثم سبر الآراء حولها سرا، للحصول على موافقة ثلثي الأعضاء ومن الاقتراحات التي وصلت اللجنة، تجدر الإشارة إلى اقتراحين ضمّا قائمتين مختلفتين تشكّلان المكتب السياسي هما:

أ- قائمة وراءها "بن بلة": ضمت سبعة أعضاء هم: حسين آيت أحمد، محمد بوضياف، محمد خيضر، رابح بيطاط، محمدي السعيد، الحاج بن علا، أحمد بن بلة. والملاحظ على هذه القائمة استبعاد ثلاث وزراء في الحكومة المؤقتة وإنكار دورهم في الثورة وهم بوالصوف عبد الحفيظ، كريم بلقاسم، لخضر بن طوبال، وهؤلاء الثلاثة يدفعون ثمن معارضتهم لهيئة الأركان التي تدعم القائمة المقترحة من طرف بن بلة. إضافة إلى أن عضوين في قائمة بن بلة رفضا الانتساب للمكتب السياسي هما: محمد بوضياف وحسين آيت أحمد.

ب- قائمة وراءها كريم بلقاسم: ضمت تسعة أعضاء هم: لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوالصوف، كريم بلقاسم، رابح بيطاط، حسين آيت أحمد، محمد خيضر، أحمد بن بلة، سعد دحلب، محمد بوضياف (حربي، 1983، صفحة 279).

وبدأ الصراع في الأروقة وكان بن بلة وجماعته أكثر إقداما وربما أكثر عدوانية (هارون، 2003، الصفحات 25-26) من أجل كسب موافقة ثلثي الأعضاء.

وفي 5 جوان استدعي المؤتمر في جلسة علنية وصرح رئيس ومقرر لجنة سبر الآراء محمد بن يحيى أن اللجنة فشلت في تحديد أسماء قائمة المكتب السياسي لعدم حصول أية قائمة على أصوات ثلثي الأعضاء، واقترح تعيين لجنة أخرى (هارون، 2003، صفحة 29) وفي خضم محاولة تشكيل لجنة جديدة، أعاد العقيد الطاهر الزبيري حليف قائمة بن بلة من الولاية الأولى طرح قضية التوكيلات وأنه سيصوت نيابة عن ثلاثة من أعضاء مجلس ولايته، لكن مكتب المجلس رفض تثبيتها تطبيقا للنظام الداخلي وأنها لم تسجل في الوقت المناسب

(حربي، 1983، صفحة 280)، ويضيف علي هارون أن توكيلاته لم تكن مكتوبة وفق ما تنص عليه المادة 32 من القانون الداخلي (هارون، 2003، صفحة 30)، لكن بن بلة دعم العقيد الزيري وألح على مكتب المؤتمر بتسجيل التوكيلات ولو على حساب النظام الداخلي، حينها نشب شجار بين رئيس الحكومة المؤقتة بن خدة ونائبه بن بلة، وفي جو مشحون بالغضب والفوضى، طلب محمد الصديق بن يحيى، الذي كان مرهقا ومصدوما، من عمر بوداود ترأس الجلسة، وإزاء استحالة استعادة الهدوء، قرر هذا الأخير تعليق الجلسة في حوالي منتصف ليلة 6 جوان. وفي اليوم الموالي غادر رئيس الحكومة ومجموعة من أعضاء المجلس طرابلس باتجاه تونس دون الاتفاق على أمر تعيين القيادة السياسية (بوداود، 2007، صفحة 232)، وبالتالي استحالة غلق أشغال المؤتمر في غياب رئيس الحكومة المؤقتة وبعض أعضاء المجلس الوطني، ليكون هذا المؤتمر مقدمة لأزمة داخل قيادة الثورة بسبب الصراع على السلطة.

3 – أزمة صائفة 1962:

بعد استعراضنا لمؤتمرات جبهة التحرير الوطني، نستنتج أن الخلافات التي كانت تحدث بين مختلف أجنحة الثورة أخذت في التراكم، ولم يفصل فيها إلا عن طريق التوافق، أو بتأجيل حلها بسبب ظروف العمل الثوري، وحرص القادة على إبقاء تلك الخلافات على المستويات العليا، ولم تعلم بها القواعد الشعبية إلا بعد أن تأكد الاستقلال، فخلال مؤتمر طرابلس الذي عقد قبل إجراء الاستفتاء أصبح الصراع واضحا بين جيش الحدود¹¹ وحلفائه وبين الحكومة المؤقتة ومن يساندها. وأمام فشل مؤتمر طرابلس ومن أجل احتواء الأزمة، استدعي

¹¹ - كان جيش التحرير المرابط على الحدود التونسية الجزائرية قوامه 23 فيلقا، و5 كتائب ثقيلة (بلحاج، 2006، صفحة 58؛ ميني، صفحة 321)، بعد توحيد سنة 1960 تحت قيادة هيئة الأركان، اختفت مظاهر الجبهوية والفوضى وأصبح أكثر انضباطا، وزاد في تضامن الضباط والجنود القرار المتخذ بعدم اجتياز خط الموت (الأسلاك الشائكة على الحدود) نحو الداخل لأنه يكلف خسائر كثيرة في الأرواح، والاكتفاء بشن هجمات على مراكز العدو على الحدود. ومنذ 1960 تشكل جيشان: جيش الحدود المنضبط الساعي للسلطة وجيش الداخل الضعيف الذي يهدف لحماية الثورة (بلحاج، 2006، صفحة 58).

قادة الولايات الداخلية للاجتماع بمنطقة "زمورة" بالجزائر إلى جانب فدرالية جبهة التحرير بفرنسا ومنطقة الجزائر الحرة. ولم تحضر الاجتماع الولاية الخامسة والسادسة والأولى المحسوبة على كتلة هيئة الأركان. وتشكلت على إثر هذا الاجتماع "لجنة ما بين الولايات" التي قررت إرسال وفد عنها إلى تونس يوم 26 جوان ضم: الرائد "عز الدين" و"السعيد حرموش" لتبليغ الحكومة المؤقتة القرارات المتوصل إليها والتي من بينها:

- إنشاء لجنة تنسيق ما بين الولايات.
- توجيه نداء لكل الأعضاء القياديين، للحفاظ على وحدتهم إلى غاية انتخاب الجمعية التأسيسية.
- دمج وحدات جيش التحرير المعسكرة على الحدود في داخل جيش الولايات¹²، وإدخال الأسلحة المخزنة بالخارج، إعلان حالة الطوارئ على كامل الأراضي إلى حين إرساء المؤسسات النهائية للبلاد (حربي، 1983، صفحة 287).

لكن السباق نحو السلطة كان قد بدأ واحتدم التنافس، ولم يعد بإمكان أي قائد من الجناح السياسي التحكم في مصير الصراع على السلطة في الداخل الجزائري، لكن جيش التحرير المتميز باحترافيته والمرباط على الحدود كان أكثر انضباطا، مطيعا لرؤسائه ومجهز بأسلحة حديثة، فهو الذي سيحسم الموقف لصالح جماعة "أحمد بن بلة"، وتفضل الحكومة المؤقتة وعلى رأسها بن يوسف بن خدة التنازل عن مواقعها وعن شرعيتها والتخلي عن السلطة، واضعة حدا لهذه الاختلافات، التي كادت تزج بالجزائريين في حرب أهلية، كان الاستعمار الفرنسي في انتظارها، انتقاما من ثورة انتصرت عليه.

وتجدر الإشارة إلى دور الشعب في حقن دماء الجزائريين أثناء زحف جيش الحدود المتفوق من حيث العدد والعدة على الولاية الرابعة، ووقعت اشتباكات خاصة في أوائل سبتمبر 1962 أسفرت عن سقوط العديد من الضحايا، فخرج الشعب قائلاً (سبع سنين

¹² - وهذه النقطة بالذات لا يمكن قبولها من طرف قيادة الأركان المشرفة على جيش الحدود المتميز باحترافيته والجاهز للحسم فيمن يتولى السلطة المستقبلية بالجزائر.

بركات) أي لا داعي للاقتتال فيما بيننا بعد سبع سنوات من الحرب ضد الاحتلال، ودخل الجيش إلى العاصمة، وظن أحمد بن بلة أنه انتصر على خصومه فأخذ في شطبهم من قوائم انتخابات أول مجلس تأسيسي جزائري، المجلس الذي غاب عنه رجال ساهموا مساهمة فعالة في الثورة مثل لخضر بن طوبال، عبد الحفيظ بوالصوف، سعد دحلب، بن يوسف بن خدة، كما لا بد من التذكير بأن الكثير من المعادين للثورة استغلوا فرصة الصراع واندمجوا فيه وفي مؤسسات الدولة الجزائرية الفتية، وقد قدر بن خدة عددهم بحوالي 180 ألف.

الخاتمة:

انتهى الصراع على السلطة بين الجزائريين بانسحاب قيادات ثورية (والانسحاب نوع من التوافق الظرفي) حفاظا على الإنجاز العظيم الذي حققوه والمتمثل في الاستقلال، وعدم ترك المجال للاستعمار الفرنسي الذي كان يتحين الفرص لتشويه هذا الإنجاز. واليوم لا بد من ذكر بعض الأخطاء التي ارتكبتها قياديون والكشف عن تلك الحقائق، وذلك لا يؤثر على عظمة الثورة الجزائرية، ولا على جهود أبطالها وتضحيات شهدائها الذين قدموا النفس والنفيس من أجل سيادة واستقلال البلاد، إنما يحميها من مكائد التشكيك الدائمة التي يكيدها المستعمر.

فالتوافق بين قيادة الثورة في مرحلته الأولى (نوفمبر 1954-فيفري 1962) أملت ظروف الحرب التي تتطلب السرية حتى لا يكتشف الاحتلال الفرنسي الخلافات التي كانت تحدث بين القادة ويستغلها لضرب الثورة، فالوحدة كانت ضرورية لتحقيق النصر، وما ذوبان تيارات الحركة الوطنية في الحزب الجديد (جبهة التحرير الوطني) الذي أعلن الثورة سنة 1954 إلا تعبيراً عن تلك الوحدة. ولكن لما تأكد الاستقلال (مارس 1962) زال ذلك التوافق بين القادة لسبب وحيد، وهو أن كل قائد كان قد كوّن فريقاً ليسانده في صراعه من أجل السلطة، لكن الفريق المنتصر كانت دعامته الأساسية جيش الحدود الذي كان يحضر نفسه لاستلام الحكم، فافترضاً الانسحاب على شخصيات قيادية كانت مساهمتها فعالة في الثورة، مما أعطى انطبعا

عن توافق بينها، لكن التاريخ يبين أن ذلك التوافق كان شكلياً فرض بقوة السلاح المادي، وأنصف التاريخ من كانت حجتهم الحفاظ على دماء الجزائريين التي لا ينبغي أن تسيل بفعل حرب أهلية، وفضلوا تأجيل الصراع إلى حين.

قائمة المصادر والمراجع:

GUENTARI, M. (1994). Organisation Politico-administrative et militaire de la Révolution Algérienne de 1954 à 1962 (Vol. 2). Alger: Office des publications Universitaires.

بن يوسف بن خدة. (2002). اتفاقيات إيفيان. (لحسن زغدار، المترجمون) الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

جيلبيرميني. (بلا تاريخ). جبهة التحرير من الداخل.

سليمان الشيخ. (2002). الجزائر تحمل السلاح: دراسة في تاريخ الحركة الوطنية والثورة المسلحة. (نحمد حافظ الجمالي، المترجمون) الجزائر: منشورات وزارة المجاهدين.

صالح بلحاج. (2006). أزمت جبهة التحرير الوطني وصراع السلطة 1856 - 1962. الجزائر: دار قرطبة.

علي هارون. (2003). خيبة الانطلاق أو فتنة صيف 1962. (الصادق عماري وأمال فلاح، المترجمون) الجزائر: دار القصبة.

عمار بوحوش. (1997). التاريخ السياسي للجزائر (الإصدار 1). بيروت، لبنان: دار الغرب الإسلامي.

عمار قلليل. (بلا تاريخ). ملحمة الجزائر الجديدة (المجلد 3). قسنطينة، الجزائر: دار البعث.

عمر بوداود. (2007). من حزب الشعب إلى جبهة التحرير - مذكرات مناضل. (أحمد بن محمد بكلي، المترجمون) الجزائر: دار القصبة.

محمد حربي. (1983). الجزائر 1954 - 1962 جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع. (كميل قيصر، المترجمون) بيروت، لبنان: دار الكلمة للنشر.

نصوص ووثائق جبهة التحرير 1954-1962. (بلا تاريخ). الجزائر: وزارة الإعلام والثقافة.